النهار ٠٦-٠٥-٢٠٢٢

مصارف تخالف تعاميم مصرف لبنان وترفض التعامل بالشيكات "لعدم زيادة ودائعها"

موريس متى

كأنه لا تكفي المواطن اللبناني المشاكل اليومية التي يعانيها وتبعات القيود التي تفرضها المصارف على المودعين ليأتي قرار الكثير منها بالامتناع عن التعامل بالشيكات المصرفية والشخصية، ما يزيد معاناة اللبنانيين، إذ بدأ عدد كبير من المصارف يمتنع عن قبول التعامل بالشيكات بشكل كامل، مع وضع قيود صارمة على بعض الحالات الاستثنائية.

شهدت الفترة الماضية لجوء عدد من المصارف الى تشديد إجراءاتها وقيودها، فبعدما عمدت الى خفض سقوف السحوبات الشهرية بالليرة اللبنانية اضافة الى عدم التزام بعضها حتى التعميم ١٥٨ الذي يسمح للمودعين بسحب جزء من ودائعهم بالدولار الاميركي، وبالتوازي مع "تقنين" العمليات على منصة "صيرفة"، ها هي بعض المصارف تقرر وقف قبول الشيكات في إطار ما تصفه بالخطوات الهادفة الى مواجهة شحّ السيولة ورفض انتقال ودائع من مصارف الى أخرى. ويشمل قرار بعض المصارف الشيكات المصرفية منها والشخصية إلا في حالات نادرة، كحالات إقفال ديون العملاء، ومع ذلك تتعاطى بعض المصارف التي ما زالت تقبل الشيكات ومنها لتغطية القروض باستنسابية مع المودعين.

قرار المصارف المستجد هذا لا يستند إلى أي مسوغ قانوني، لا بل يتعارض مع القرار الوسيط الرقم ١٣٤٠٥ الصادر عن حاكم مصرف لبنان في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٢، والذي يتعلق بـ"الشيكات" المصرفيّة، وقد جاء فيه: "على المصارف عدم رفض "الشيكات" التي يودعها العملاء في حساباتهم الجارية إلا إذا أدى ذلك إلى عدم مراعاة أحكام القانون الرقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤ المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وعدم مراعاة النصوص التنظيمية الصادرة عن مصرف لبنان، سيما أحكام القرار الأساسي الرقم ٧٨١٨ المتعلقة بنظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وأحكام القرار الأساسي الرقم ٦٩٣٩ المتعلقة بنسب الملاءة". فأي خطوة تقوم بها المصارف حاليا برفض الشيكات المودعة من قِبل المودعين في حساباتهم هي خطوة تعتبرها مصادر مصرف لبنان مخالفة واضحة لتعاميم "المركزي" وتتناقض مع قانون النقد والتسليف والقوانين والاتفاقات الدولية.

في هذا السياق، علمت "النهار" ان المجلس المركزي لدى مصرف لبنان لم يتطرق في اجتماعه الاخير الذي عقد قبل عطلة الاعياد لهذه المشكلة "المستجدة" مع المصارف، على ان تُطرح على طاولة البحث خلال اجتماع المجلس الاسبوع المقبل، فيما تشير المصادر الى توجه المجلس المركزي للطلب مباشرة من لجنة الرقابة على المصارف التدخل فورا مع إدارات المصارف التي ترفض التعامل بالشيكات لكبح ما يمكن وصفه بالتعسف الممارَس تجاه المودعين، والتأكيد على الزامية قبول الشيكات والتعامل بها ضمن القوانين المرعية الاجراء والتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان لهذه الغاية. فالقوانين تسمح للمصارف باتخاذ إجراءات لتحديد كيفية قبول الشيكات من عملائها والمسحوبة من الغير لمصلحتهم على سبيل التحصيل في حساباتهم، ولكن ضمن معايير يوافق عليها "المركزي" ولجنة الرقابة على المصارف ولا تتعارض مع القوانين حيث لا يمكن منع أصحاب الحسابات من تحصيل شيكات مع اخذ حركة الحسابات في الاعتبار. وهنا لا بد من التذكير بان مشروع قانون وضع القيود على السحوبات والتحويلات، اي مشروع قانون "الكابيتال كونترول" الذي سيكون على طاولة المجلس النيابي الجديد، لحظ في مادته السابعة المخصصة للتحاويل والمدفوعات المحلية واستخدام حسابات القطع، فرض قيود على الشيكات والتحاويل الداخلية إذ حصر إتمام كل انواع المدفوعات والتحاويل المحلية بين المقيمين وغير المقيمين بالليرة اللبنانية، على ان يبقى للجنة التي لحظ القانون إنشاءها تحديد الحالات الاستثنائية.

الإستنسابية التي تمارسها بعض المصارف لناحية قبول الشيكات ليست بالأمر الجديد بل تعود الى بداية الازمة لتشدد القيود أكثر في الاسابيع الماضية مع اصرار المصارف على رفض نقل عبء ودائع مصرفية من مصرف الى آخر، فما يهم المصارف حاليا هو التخلص من العدد الاكبر من الودائع القديمة، فكيف يمكنها قبول ودائع جديدة ليست بالفريش دولار؟ كما تسعى المصارف الى وضع حد لما بات يُعرف بتجارة الشيكات. وفي وقت تؤكد مصادر مصرفية ان هذه المصارف مستمرة بقبول شيكات تعود لتعويض نهاية خدمة او شيكات ضمان إجتماعي او بدل راتب، يبدو ان الامور ليست بهذه السهولة، حيث أعلن رئيس المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع عبد الهادي محفوظ، ان عددا كبيرا من موظفي القطاع العام ومن اعضاء مجالس الادارة في المؤسسات العامة شكوا من كون المصارف لا تقبل الشيكات الصادرة عن المصرف المركزي والتي تتلقاها كرواتب، واضطر هؤلاء الموظفون الى بيع شيكاتهم الى الصيارفة مقابل حسم ٣٥% منها، علما أن المصرف المركزي يزوّد المصارف يوميا ما تحتاج اليه من سيولة نقدية. وفي هذا السياق، اتصل محفوظ بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي رفض عدم قبول المصارف الشيكات المرتبطة بالرواتب، ووعد بأنه سيجري اتصالات بالمصارف. وطلب سلامة لائحة بأسماء الموظفين والمصارف التي كانوا يودعونها رواتبهم، على ان يتابع الموضوع مع لجنة الرقابة على المصارف.